

فاعلية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2012 – 2023

أ. عزالدين عبد السلام الكيلاني موسى

المعهد العالي للعلوم والتقنية / غدامس

0913639801

البريد الإلكتروني ezoisra@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة الي معرفة مدي فاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الليبي للفترة 2012 – 2023. لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض مفهوم السياسة المالية واهم اهدافها، وتطور الفكر الاقتصادي بالإضافة الي مفهوم التوازن الاقتصادي، وتحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي للفترة 2012 – 2023 من خلال تطور الايرادات العام والنفقات العامة وتحليل التوازن الداخلي عن طريق الموازن العامة والتوازن الخارجي عن طريق الميزان التجاري، وخلصت الدراسة الى ان آليات السياسة المالية لم تكن فعالة بشكل كافي في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الايرادات العامة، النفقات العامة.

Abstract:

The study aims to find out the effectiveness of fiscal policy in achieving economic balance through an analytical study of the state of the Libyan economy for the period 2012-2023. To achieve the objective of the study, the concept of fiscal policy and its most important objectives were reviewed, the development of economic thought in addition to the concept of economic balance, and the analysis of the reality of fiscal policy in the

Libyan economy during the period 2012-2023 through the development of public revenues and public expenditures and analysis of internal balance through the general budget and external balance through the trade balance, and the study concluded that the mechanisms of fiscal policy were not effective enough in achieving economic balance.

Key words: Fiscal Policy, Economic Balance, Public Revenues, Public Expenditures.

المقدمة:

تعد السياسة المالية احدى الادوات الرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له من ازمات او المحافظة علي استقرار والاوضاع التي تحقق اهداف المجتمع، هذا وقد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين؛ خاصة في ظل المتغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. تهدف السياسة المالية الى تحقيق الاستقرار والتوازن وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد والاستخدامات العامة (النفقات والايادات) لدفع عجلة التنمية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات (وحيد، 2020، 33).

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة البحثية في التساؤل التالي:
ما هو الدور الذي تقوم به السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2012- 2023؟

فرضية الدراسة:

تطبيق ادوات السياسة المالية (الإيرادات العامة، والنفقات العامة) بفاعلية يؤدي التي تحقيق التوازن الاقتصادي.

اهداف الدراسة:

1- توضيح مفهوم السياسة المالية من حيث النظريات الاقتصادية.

2- معرفة واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

3- الكشف عن التوازن الاقتصادي من خلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة المالية في التأثير على التوازن الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الليبي والتغلب على المشاكل التي يعاني منها، ولهذا تحاول الدراسة ابراز دور السياسة المالية واعطاء تصور واضح للاقتصاد الليبي لتحقيق الاهداف الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم وصف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة المالية والتوازن الاقتصادي، والمنهج التحليلي عن طريق تحليل ادوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي من ايرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة وميزان تجاري من خلال استعراض الاحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: الاقتصاد الليبي.

حدود زمنية: للفترة 2012 – 2023.

الدراسات السابقة:

1- (بوري محي الدين، 2018) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة الى ابراز اهم الخصائص المميزة للسياسة المالية ومدى الاستفادة منها بشكل امثل في معالجة الاختلالات في الاقتصاد، وتوصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الكلي الجزائري حقق اداء قويا بسبب السياسات الاصلاحية الكلية والسياسة المالية التوسعية المتمثلة في

برامج الانعاش الاقتصادي.

2- (مي صالح سلمان، 2012) اثر الساسة المالية والسياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم حالة الاردن 1985-2011، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة الى استقصاء اثر السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم بالاقتصاد الاردني من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياسة النقدية والناتج المحلي والتضخم وعوامل السياسة المالية على الناتج المحلي والتضخم، وخلصت الدراسة الى ان السياسة النقدية اكثر تأثير من السياسة النقدية على الناتج المحلي بينما السياسة المالية اكثر تأثير على التضخم من السياسة النقدية.

3- (حليمة رمول، 2012) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2009، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة الي محاولة كشف وتحديد التدخل الامثل للدولة وفق طبيعة الحاجة الى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وانمائه من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي، وخلصت الدراسة الى اعادة توجيه الانفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني.

4- (شيماء محسن علاوي، 2016) دمر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي 1996-2011، بحث مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، هدفت الدراسة الى دراسة واقع السياسة المالية والتضخم في الاقتصاد العراقي ومعالجة التضخم وخلصت الدراسة الى تخفيض الضرائب على استيراد المواد الاولية والمكائن الخاصة لقطاع الصناعة والزراعة والذي من شأنه تطوير ورفع مساهمة هدين القطاعين من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة المعروض السلعي

وانخفاض الاسعار.

المبحث الاول: السياسة المالية

اولا: مفهوم السياسة المالية.

ازدادت اهمية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسات الأخرى بزيادة دور الدولة وكثرت المتغيرات الطارئة في المجتمع، وفيما يلي بعض التعاريف للسياسة المالية: هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنشاء آثار غير المرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف، وبمعنى استخدام ادوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي (حمدي، 2007، ص15).

من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم الحكومة بها لتحقيق التوازن المالي، مستخدمة بذلك الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (هيفاء، 2010، ص11). تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محدد.

ومما سبق يمكن القول ان السياسة المالية هي استخدام ادوات متمثلة في النفقات العامة والضرائب والموازنة العامة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تطور السياسة المالية

لقد شهدت السياسة المالية تطورا كبيرا في الاهداف والوسائل نظرا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدول من الدولة الحارسة الي الدولة المتداخلة،

فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة كان دور السياسة المالية محدودا.

ولقد طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تداخلها في كافة المجالات، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ويختلف هذا الدور تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في كل دولة.

وسوف يتم توضيح رؤية المدارس الاقتصادية للسياسة المالية كما يلي:

1- المدرسة الكلاسيكية

احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف المادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال القرن العشرين نتيجة التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد خرجت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من اهم افتراضاته ان النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أوتوماتيكيا، وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وخصر وظائفها في الدفاع والامن وتوفير بعض الخدمات الاساسية وعلي هذا اصبح من الضروري في نظر هذه المدرسة المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى ان تتساوى الايرادات مع النفقات دون ان يكون لها اثر في تحقيق اهداف معينة وكانت الميزانية بهذا المعنى ميزانية محايدة، ولذلك كانت الدولة لا تتوسع في نفقاتها وتعتمد على الضرائب فقط لمواجهة هذه النفقات دون اللجوء الى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وبات دور الموازنة العمة تأمين التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة مما دفع التقليديين الى رفض اللجوء الى حجز الموازنة حتى من خلال استخدام القروض لتمويل النفقات العامة، كما يرفض التقليديون تكوين فائض ماي

لأن ذلك يدفع الدولة الى تحصيل مبالغ من الافراد يمكنهم استثمارها في مجال الانتاج، ولهذا اعترفوا بضرورة الانفاق العام بقدر المستطاع ، وبذلك اصبح توازن الموازنة في ظل الفكر التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الايرادات العامة والنفقات (محمد، 2003، ص24).

الجدير بالذكر ان رؤية الاقتصاديين الكلاسيك لتوازن الاقتصادي والذي أسس له الاقتصادي آدم سميت (

1) بمبدأ اليد الخفية والاقتصادي ساي(2) العرض الذي يخلقه طلبه، وان الاقتصاد يؤول الى التوازن في آلة التشغيل الكامل، كان دافعا قويا لقيام اقتصاد حر بعيد عن التوجيه من قبل الدولة (حمدي، 2007، ص197).

2-المدرسة الكنزية

تعد ازمة الكساد العظيم التي حدثت خلال المدة (1929-1932) حافز لنشر افكار المدرسة الكنزية للاقتصادي جون مينارد كينز⁽³⁾ برهن علي التحليل الكنزى لعجز آلية السوق الكلاسيكية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك افقد التقه بمرونة الاسعار والاجور الذي يفترض فيه الكلاسيك قدرته على احداث هذا التوازن، واكد حدوث حالة عدم كفاية الطلب الكلي حيث يعتقد ان الادخار لا يتجه

¹ آدم سميت (1790-1723) فيلسوف اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي اشهر كتبه التحقق في طبيعة وأسباب ثروة الامم 1776.

² جان باتست ساي (1767-1832) اقتصادي فرنسي، من رواد المدرسة الكلاسيكية صاحب قانون المنافذ ومن اشهر كتبه الاقتصاد السياسي 1803

³ جون مينارد كينز، اقتصادي انجليزي (1883-1946)، مؤسس النظرية الكنزية، وصاحب كتاب النظرية العامة في الاقتصاد، 1936.

للتساوي بالضرورة مع الاستثمار مثلما ادعى الكلاسيك، ولادخار لا يعتمد على سعر الفائدة فقط، وإنما يتحدد بالدخل أيضا وعوامل أخرى مثل التوقعات والعوامل النفسية، وإن الاستثمار أيضا لا يعتمد على سعر الفائدة، وإنما يتحدد بالدور المزدوج للكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وقرارات الاستثمار تختلف عم قرارات الادخار لأن قرارات الاستثمار تتخذ من قبل رجال الأعمال واصحاب المشروعات، وقرارات الادخار تتخذ من قبل الأفراد، وعندما يتمتع الافراد عن إنفاق جزء من دخولهم يحدث اختلال في التوازن التلقائي مما يؤدي الى حدوث نقص في الطلب الكلي الذي لن يكون مكافئا للعرض الكلي ويرى كينز إمكانية إصلاح هذا الخلل من خلال تحفيز الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بزيادة الانفاق العام واعطاء السياسة المالية دورا في تحفيز الطلب الكلي الفعال الى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية، إذ تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب وزيادة الانفاق في مجال الاشغال العامة ومن هنا عمل المضاعف لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو ادى ذلك الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، وأكد كنز علي سياسة التمويل بالعجز ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، ودعا الى سياسة مالية توسعية في سنوات الركود الاقتصادي والى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل ويلوح شبح التضخم (فرحات، 2007، ص 163-164).

3- المدرسة النقدية في السياسة المالية

لقد سادت آراء المدرسة الكنزية طوال مدة الثلاثينيات والاربعينيات من القرن

الماضي حتي ظهرت ملامح المدرسة النقودية في منتصف الخمسينيات متحدية اراء المدرسة الكنزية وداعية الي تعاليم المدرسة الكلاسيكية التقليدية التي كانت قبل ظهور المدرسة الكنزية، إلا أن انصار المدرسة النقودية امثال (ملتون فريدمان، كارل برونر، ملترز، فيليب كاجان، وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الانظار اليهم الا في عقد السبعينيات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكنزي في مواجهة هذه الظاهرة (سامويلسون، 2006، ص215).

يعتقد النقديون ان دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب ان يكون محدودا ويميل الى الشك في قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية، ولذلك يرفض فريدمان استعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط لاقتصادي، إذ انه لا يرى وجوب لاستعمال جانب النفقات العامة لهذا الغرض لان ذلك سوف يزيد من عمق العجز في الموازنة العامة للدولة، اما اللجوء الى الضرائب ما هو الا ظاهرة نقدية تعود الى زيادة النقود (عبد المنعم، 1984، 354).

يعارض النقديون وعلى رأسهم فريدمان أي اجراءات تدخلية من قبل الدولة التي تؤدي الى تزايد العجز المالي الحكومي ومن ثم يقود ذلك الى حدوث التضخم والذي يمثل المشكلة الاقتصادية، ولذا فان النقديون يفضلون سياسة القواعد كأساس للسياسة الاقتصادية وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الادارة النقدية بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت تتناسب مع معدلات النمو للناتج القومي وهو ما يسمى بسياسة التكييف مع ظروف المجتمع (جيمس واخرون، 1988، ص441).

4-مدرسة التوقعات العقلانية في السياسة المالية

مجموعة من الشباب الاقتصاديين قاموا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي بزعامة روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، وتوماس سارجنت ونيل والاس من جامعة مينيسوتا، بصياغة نظرية التوقعات العقلانية، ويعتقدون ان تعظيم المنافع الى اقصى ما يمكن إنما يتحدد من خلال سلوك الوحدة الاقتصادية، اذا ما استخدمت كل وحدة اقتصادية المعلومات المتوفرة لديها بكفاءة عالية بناء علي توقعاتها لإصدار قراراتها في المستقبل، ويمكن توضيح رأي هذه المدرسة بافتراض أن الاقتصاد يمر بحالة ركود وهذا معناه ان الحكومة ستعمل على زيادة الانفاق، والسياسة النقدية تزيد من عرض النقد، وهذا الاجراء سيرفع مستويات الاسعار في حين تبقى الاجور على حالها، فإذا كان للعمال تصورات عقلانية فإنهم سيعمدون الى زيادة اجورهم مما يجعل سياسة الحكومة في مكافحة الركود غير مجدية (عبدالمع،2003،ص446)

5-مدرسة اقتصاديات جانب العرض في السياسة المالية

انتشرت اراء هذه المدرسة في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي بزعامة (جورج جيلدر، كريستول، وأنسكي، وغيرهم) ويؤمن انصار هذه المدرسة بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا ينطوي على آليات داخلية تتعرض الى ازمات افراط الانتاج العام، وإن العناصر المسببة للاضطراب والتي تنشأ بين لعرض والطلب الكلي هي تنشأ من جراء تدخل الحكومي في لنشاط الاقتصادي وتقييد حرية الافراد والمشروعات (جيمس واخرون،1988، ص463).

لذلك تؤكد مدرسة اقتادي جانب العرض والطلب علي دور السياسة المالية في انعاش الانتاج الرأسمالي بدلا من التأكيد علي دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي

الفعال والتوظف عن طريق الانفاق حسب رؤية المدرسة الكنزية، وتعتم تحليلاتهم علي حفظ الضرائب والحد من التدخل الحكومي في تحديد الاجور والاسعار لتفعيل آلية السوق الحر، ومن اهم الاسس العامة للسياسة المالية التي استندت عليها هذه المدرسة تتمثل في (جيمس واخرون، 1988، ص464)

أ- اجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة.

ب- ان يكون النظام الضريبي اقل تصاعدية، أي الحد بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

ج- ان يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الانفاق الحكومي.

د- ان يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الانتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الاجمالي.

ثالثا: اهداف السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية احد اهم السياسات الاقتصادية التي لها اهدافها وتسعى الى تحقيقها من خلال استخدام كل ادواتها، وتتمثل هذه الاهداف في الاتي (مازن، 2007، ص49):

1- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمعنى الوصول لأكبر استخدام امثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعر وتحقيق العمالة الكاملة دوت تضخم، وتقادي حالات الاختلال، أي التوصل الى انتاج اكبر قدر ممكن من الدخل الحقيقي، والى تحقيق اعلي مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي.

2- تخصيص الموارد واعادة توزيع الدخل بمعنى التخصص الامثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي لتمويل برامج الانفاق العام عن طريق مجموعة

من الإجراءات تشمل كل من المنتجين كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة والاعفاءات الضريبية على ارباح الاعمال في الاستثمارات الجديدة، وايضا تشمل المستهلكين عن طريق تدخل الدولة بوضع حدود للأسعار، اما اعادة توزيع الدخل فله اهمية كبيرة في تحديد الفئات التي تملك السيطرة على الاقتصاد في البلاد الرأسمالية، فالنشاط الاقتصادي ينحصر في ايدي منظمي المشروعات الخاصة، ولهذا فان توزيع الدخل اثر في احداث تغييرات في انواع ونسب الانفاق الذي يستفيد منه طبقات الدخل المختلفة والضرائب التي تجني من الافراد في مختلف الشرائح.

3- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تلعب لسياسة المالية دورا ايجابية لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والامكانيات لتوفير المال اللازم للوصول الى هذا الهدف وفي كل الاحوال يجب عليها ان تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية.

رابعاً: ادوات السياسة المالية

يمكن إدراج ادوات السياسة المالية بشكل بسيط كالتالي (هيفاء، 2010، ص13):

1- **الضرائب والرسوم:** تنقسم الضرائب الى قسمين الاول ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على الدخل أو راس المال، والقسم الاخر هو الضرائب الغير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج. تعتبر الضريبة المباشرة والغير المباشرة من اهم الادوات المالية وذلك لأنها:

أ- توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الايرادات.

ب- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلاً اعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار.

ج- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب الغير المباشرة،

واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك في حالة الكلب الكلي اكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حالة العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي.

2- القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للإقراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات، أو لتمويل مشاريع تنموية في بلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد.

3- عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، وأن الدول المتقدمة لا تعتمد على هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، وأما الدول النامية فإنها تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي الدول المتقدمة التي تعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي، فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، أما الدول النامية التي تعاني من ضعف في الجهاز الانتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا

الى مزيد من التضخم والعجز.

4- الانفاق العام: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي، فعندما تسعى الدولة الى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام، أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه، ففي بعض الدول تتخفف النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في اشباع الخدمات الاجتماعية وانجاز المشاريع الاقتصادية، ودول اخري تعتمد على القطاع العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما ان تأثير هذا الانفاق يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الانفاق العام، فاذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الافراد يكون اثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر انفاقا لمبالغ كان سيحتفظ بها افراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل الى زيادة الكلب الكلي الفعال، وتعتبر الاعانات شكل من اشكال النفقات العامة، وعي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الانتاجية التي تتخفف فيها معدلات الارباح، وقد تستخدم الاعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي الى زيادة الانتاج.

المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي

اولا: مفهوم التوازن الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للتوازن الاقتصادي التي نت بينها الاتي:
تعبّر حالة التوازن عن وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويقال ان الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد اية اتجاهات تعمل على زيادته او

اتجاهات تعمل على تخفيفه.

التوازن هو حالة من الاستقرار عندما تصل إليها المتغيرات الاقتصادية لا تتحرف عنها الا إذا حدث تغير في بعض هذه المتغيرات، وبالتالي فان حالة الاستقرار مبنية على توازن المتغيرات الداخلية، بينما يفرض ان تكون المتغيرات الخارجية ثابتة (حجير، ص51).

التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة يثبت أن عدم استمرار إحداها ممكن ان يؤدي من خلال العلاقة والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي الى اختلال يطول او يقصر اجله (حجير، ص52).

هناك بعض الدراسات التي تناولت مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي تحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما يستخدم موارد اكثر مما يملك، حي ان اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومن هذا المنطلق نستطيع القول ان التوازن الاقتصادي قد يكون داخليا وهو يشمل تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي والنقدي، ففي القطاع الحقيقي يتطلب تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى اسعار معين، أما القطاع النقدي فيتطلب التوازن تساوي عرض النقود مع الطلب عليه، واما التوازن الخارجي فيقصد به تساوي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية ويتحقق ذلك بوجود توازن في ميزان المدفوعات (درواسي، 102، 2006).

ثانيا: اشكال التوازن الاقتصادي

تأخذ التوازنات الاقتصادية عدة اشكال منها:

1- التوازن الجزئي والتوازن العام:

يتحقق التوازن الجزئي عندما تتعادل مستخدماته جميع منتجاته، اما التوازن الكلي هو ثبات كافة التدفقات والسلع على المستوي المحلي، بمعنى ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار (منصور، 2020، ص312).

2- التوازن الداخلي والتوازن الخارجي:

يتحقق التوازن الداخلي عند تحقق توازن الاستهلاك والانتاج، توازن الادخار والاستثمار، توازن الموازنة العامة، التوازن النقدي، اما التوازن الخارجي يتحقق عند توازن ميزان المدفوعات (منصور، 2020، ص312).

ويرى الاقتصاديون الكلاسيك ان تحقيق التوازن الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، فكلهما يضمن تحقيق الآخر، ويتحقق اولهما عندما يصل الاقتصاد الي مستوى التوظيف الكامل فادا لم يصل ام يتحقق التوازن، وهذا يقود الي تعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي حسب فرضيتهم العرض يخلق الطلب المساوي له، ونري ان كينز رفض حتمية التوازن وكان رفضة وانتقاده لقانون ساي (عبد المنعم، 2003، ص273). ويرى كينز ان ليس من الضروري تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، بل من المحتمل حدوثه عند مستوى توظيف اقل من مستوى التوظيف الكامل وهذه احدى فرضيات التحليل الكنزي لتحقيق التوازن (عبد المنعم، 2003، ص274).

ولقد ركز التحليل الكنزي علي التوازن في المدى القصير لعلاج التقلبات الاقتصادية، ومن هنا تأتي فكرة التحول من الدولة الحارسة الي القائدة، واهتم في الاجل الطويل

بتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الاسعار والنمو المستمر للاقتصاد من اجل تقادي التضخم والركود طويل الاجل في الاقتصاد (عبد المنعم، 2003، ص273).

ثالثا: التوازن في الفكر الاقتصادي

اختلف الفكر الاقتصادي في تحديد التوازن ويمكن توضيح ذلك في اراء المدرستين الكلاسيكية والكنزية.

1- التوازن الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية:

أ- التوازن الداخلي والخارجي: يتحقق التوازن وفق هذه النظرية عند تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة، اما التوازن الخارجي فيحدث عند توازن الميزان التجاري دون غيره من حسابات ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود عجز في الميزان التجاري وفي ظل نظام الذهب لابد من تغطية هذا العجز بالذهب، ولتحقيق التوازن لابد من توفر الشروط التالية (بريش، 2007، ص44):

- حرية انتقال عناصر الانتاج داخليا وصعوبة ذلك خارجيا.
- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها.
- افتراض وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام التام للموارد.
- افتراض سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي.
- عدم تدخل الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.
- مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات.

ب- التوازن الكلي: تعتمد علي مجموعة من الاسواق الرئيسية والتي تتداخل من خلال الطلب الكلي والعرض الكلي والانفاق الكلي (عبد الرحمن، 2018، ص77).

- التوازن في سوق العمل: ويتحقق عند تساوي الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه، وعنده يتحدد معدل الاجر الحقيقي الذي يقبله الطرفان العمال والمنتجين.

- التوازن في سوق السلع والخدمات: ويتحقق عند مستوي معين من الفائدة والذي يتحدد عندما يقطع منحني الطلب على الاستثمار منحني العرض للادخار.
- التوازن في سوق النقد: ويتحقق التوازن في هذا السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة من النقود أي عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود.

2- التوازن الاقتصادي في المدرسة الكنزية:

في سبيل الوصول لتحقيق التوازن وفقا لهذه النظرية اعتمدت علي الاتي (فاروق، 2014، ص213):

- العمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد الحقيقي.
 - افتراض نظرية التوظيف لعلاج كل مستويات التشغيل الكامل.
 - رفض قانون ساي.
 - ضرورة تدخل الدولة لعلاج الازمات الاقتصادية.
- أ- التوازن الداخلي والخارجي: يتحقق التوازن الداخلي في حالة توازن الادخار و الاستثمار عند كل مستويات الدخل بمعنى توازن الادخار في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، اما التوازن الخارجي فيعتمد علي فكرة الطلب الفعال، وحث كينز على مساواة الاستثمار والادخار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق، وحتى اذا كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما الضرائب اكبر من الانفاق الحكومي، واما في حالة الاقتصاد المفتوح فان التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين الاضافات والتسريبات الداخلية (فاروق، 2014، ص214).

ب- التوازن الكلي: يعتمد ايضا علي مجموعة من الاسواق سوق العمل وسوق

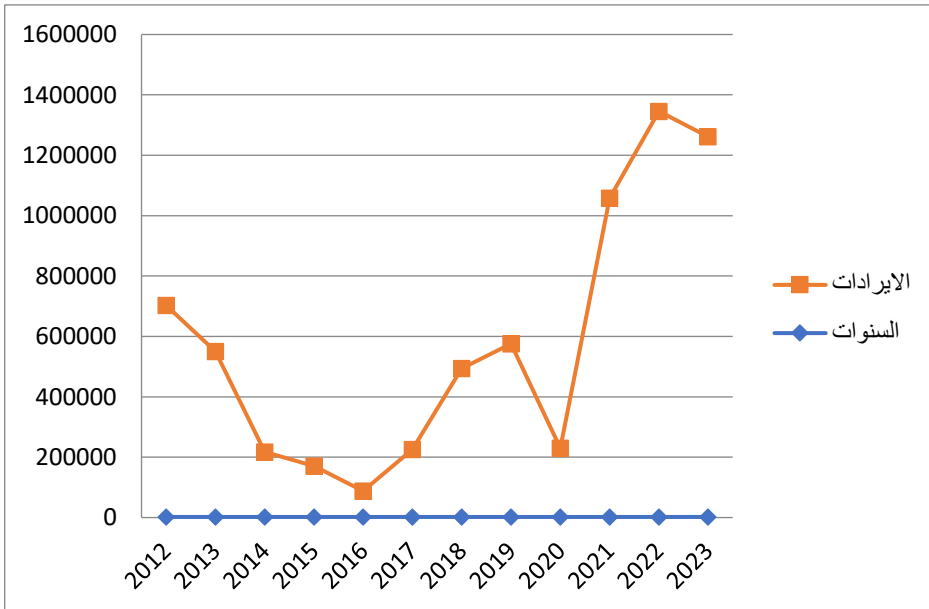
السلع والخدمات وسوق النقد (عبد الرحمن، 2018، ص91).

- التوازن في سوق العمل: ويتحقق عند معدل الاجر الحقيقي الذي يتساوى عنده عرض العمل مع الطلب عليه.
- التوازن في سوق السلع والخدمات: ويتحقق ذلك اما بتقاطع منحى العرض الكلي مع منحى الطلب الكلي، او بتقاطع منحني الموارد مع منحني الانفاق.
- التوازن في سوق النقد: ويتحقق عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها فيتحقق التوازن في الاجل القصير فعرض النقود لکنز تعتبر متغيرا خارجيا يتأثر بقرار السلطات النقدية.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

اولا: واقع السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011 – 2023.

1- تطور الإيرادات العامة من الفترة 2011 الى 2023.



المصدر: من اعداد الباحث بناءا على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

شكل رقم (1) تطور الإيرادات العامة في ليبيا للفترة 2012-2023 (المبالغ بالآلاف/ دينار ليبي)

يعتمد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط بصورة رئيسية ويمثل المصدر الاول للإيرادات العامة ومصدر الثروة للدولة حيث يشكل 97% من الإيرادات العامة (البنك الدولي، 2023).

وشهدت الإيرادات العامة كما موضح في الشكل (1) خلال الفترة 2012-2023 أربع مراحل: **المرحلة الاولى من 2012 - 2016** تميزت بالانخفاض حيث بلغت في 2012 مبلغ 70 مليار دينار وانخفضت الى ما يقارب من 9 مليار دينار في 2016 انخفاض شديد، ويرجع ذلك هبوط إيرادات النفط ومبيعات النفط الخام في سنة 2012 وفي نفس السنة ايضا سبب الانخفاض نتيجة التوترات الامنية من جهة وسيطرت الجماعات المسلحة على العديد من الحقول النفطية، اما السنوات من 2013 الى 2016 كان سبب الانخفاض الاقفال التعسفي لحقول النفط من قبل بعض الاطراف والجماعات المسلحة.

وهذا الهبوط الكبير اثر على تراجع إيرادات النفط الخام الدولة وايضا التأثير على قوة العملة المحلية وزيادة الطلب والضغط على النقد الاجنبي مما ادى الي تنامي السوق السوداء وتوفير النقد الاجنبي بعيدا عن القنوات الرئيسية وارتفاع تكلفة السلع وتراجع القوة الشرائية.

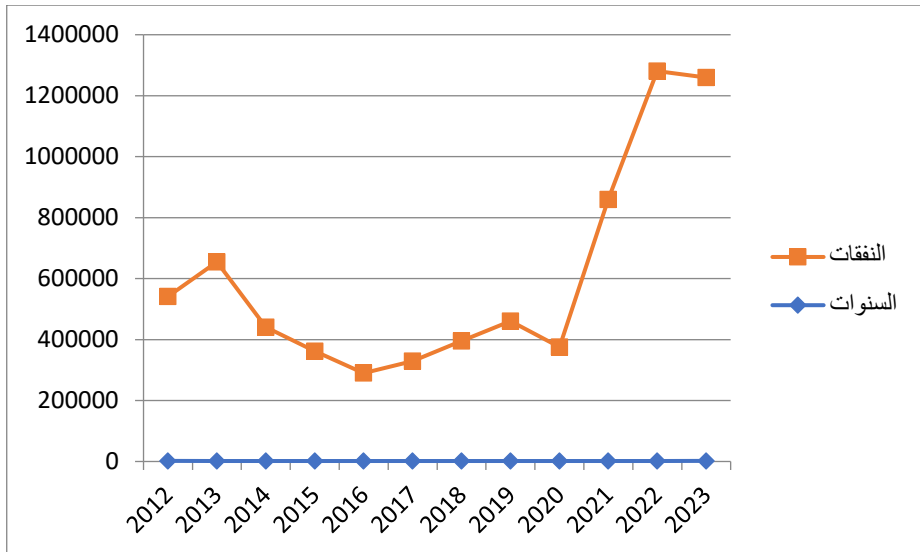
المرحلة الثانية من 2017 - 2019 شهدت هذه المرحلة ارتفاع وانتعاش في الإيرادات العامة حيث ارتفعت بمبلغ 23 مليار دينار في سنة 2017 مع استمرار اسعار النفط في الانخفاض، ومع حلول عام 2018 كان الاتجاه التصاعدي هو السائد على الجانبين سواء من حيث الانتاج او العوائد التي حققتها البلاد وارتفعت إيرادات الدولة من النفط بنحو 75% (تقرير المصرف المركزي، 2018).

وبالرغم من العوائد التي حققتها الدولة الليبية من انتاج النفط في عام 2019 شهد

هبوطاً ضئيلاً إلا أن إنتاج النفط كسر حاجز مليون برميل يوميا لأول مرة منذ سبع سنوات.

المرحلة الثالثة 2020 انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً حاد حيث بلغت مبلغ 23 مليار دينار ليبي وسبب هذه الانتكاسة في الإيرادات في ظهور وباء كورونا إذ تأثرت ليبيا سلباً من تداعيات هذا الوباء.

المرحلة الرابعة 2021- نهاية 2023 شهدت هذه المرحلة قفزة قوية بنحو 41% في سنة 2021 عام التعافي من وباء كورونا وبلغت الإيرادات العامة 105 مليار دينار ليبي وبحسب بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فإن إنتاج النفط الليبي قفز إلى 1,143 مليون برميل، وفي عام 2022 حافظت إيرادات على الارتفاع التصاعدي والسبب في ذلك نتيجة الاستفادة التي حققها قطاع النفط من الصعود القوي في أسعار النفط طوال العامين 2021-2022 بعد الهبوط الحاد في أعقاب تفشي وباء كورونا واندلاع حرب الأسعار بين كبار منتجي النفط الخام. أما مساهمة الإيرادات السيادية الأخرى المتمثلة في الضرائب والجمارك والاتصالات والرسوم الأخرى تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالدول الأخرى التي بها تنوع في مصادر الدخل بشكل كبير وهذا ما تبين مثلاً في عام 2021 بلغت إجمالي الإيرادات العامة 105 مليار دينار تتضمن 103 مليار دينار إيرادات نفطية و2 مليار دينار إيرادات سيادية.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

شكل (2) تطور النفقات العامة في ليبيا للفترة 2012 – 2023 (المبالغ بآلاف دينار ليبي).

2- تطور النفقات العامة من الفترة 2012 الى 2023.

شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة 2012- 2023 مرحلتين للنفقات العامة كما موضح في الشكل (2) وتتمثل في الاتي:

المرحلة الاولى 2012- 2020 ومن خلال هذه المرحلة شهد الانفاق ارتفاع وانخفاض بشكل متدبب حيث سجلت النفقات العامة خلال الفترة 2012-2013 ارتفاعا بمبلغ 65 مليار دينار سنة 2013 بعد ان كانت 35 مليار دينار سنة 2012 ونتج عن ذلك عجز لأول مرة بمبلغ 11 مليار دينار، وفي ظل الحكومة في هذه الفترة تم انفاق مبالغ اضافية خارج الميزانية بلغ اجمالي حجم الانفاق 71 مليار دينار وتعد هذه الارقام قياسية وغير مسبوقة في تاريخ الدولة الليبية نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة التوسع في الانفاق والهدر لحل المشاكل بمبررات غير

مقنعة والانحراف عن الاولويات (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، ص25).

وتظهر بيانات في الشكل (2) للفترة 2014-2016 انخفاض حيث بلغت النفقات 43 مليار دينار سنة 2014 بعجز قدرة 22 مليار وعجز في سنة 2015 على التوالي نتيجة لبلوغ الاتفاق مبلغ 36 مليار دينار والسبب في ذلك الانخفاض في إيرادات الدولة نتيجة الاغلاق التعسفي لحقول النفط، واطر ذلك علي قوة العملة المحلية، وزيادة الطلب على النقد الاجنبي الذي ادى الى ظهور السوق السوداء، واما في سنة 2016 سجلت النفقات مبلغ 28 مليار دينار وسنة 2017 سجلت 32 مليار دينار بزيادة قدرها 4 مليار دينار والسبب في ذلك عدم وجود موازنة لعام 2016 وتم اعتماد الصرف على ميزانية 2015 الامر الذي ادى الى عدم ادراك الحكومة واهمال للموازنة العامة واهمية اصدار التفويضات المالية بشكل منظم (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، ص28)، وايضا يجب الاشارة الي عدم اللامبالاة والتقدير من الحكومة في الانخفاض في قيمة الإيرادات النفطية بسبب الانخفاض في اسعر النفط وتأثر الدولة الليبية كغيرها من الدول المنتجة للنفط بهذا الانخفاض.

اما في السنوات 2017-2020 حسب الشكل (2) شهدت النفقات العامة ارتفاعا حيث بلغت 32 مليار دينار و 39 مليار دينار و 45 مليار دينار علي التوالي وحققت الدولة فائض في الموازنة العامة بعكس السنوات السابقة، وهذا يرجع الى ارتفاع العوائد التي حققتها الدولة في انتاج النفط وتحسن الانتاج الذي وصل 951 الف برميل يوميا، وفي سنة 2020 شهدت النفقات العامة انخفاض حيث سجلت 37 مليار دينار وبالعجز في الموازنة نتيجة الانخفاض في الإيرادات، وبسبب ما تعرضت له الدولة مطلع عام 2020 من إقفال قسري لمصدر الدخل شبة الوحيد المتمثل في النفط من قبل حرس المنشأة النفطية واطدة تسعة اشهر مما ترتب عليه خسائر بيعيه تجاوزت 10 مليار

دولار ما يعادل 36 مليار دينار (تقرير ديوان المحاسبة، 2021، ص9).

المرحلة الثانية من 2021-2023 شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبير في النفقات كما موضح في الشكل (2) حيث بلغت سنة 2021 مبلغ 85 مليار دينار لأول مرة من فترة الدراسة وبفائض في الموازنة العامة ويرجع السبب في ذلك الي القرارات التي صدرت في عام 2020 بتعديل سعر الصرف برفع سعر صرف الدولار من نحو 1.40 دينار الى 4.50 دينار (تقرير ديوان المحاسبة ، 2021، ص9)، ويعتبر هذا القرار ذات اثار إجابيه في جانب الموازنة العامة وتأثيره علي الإيرادات والنفقات وسلبيا من ناحية هبوط القيمة الشرائية للدخول والثروات النقدية.

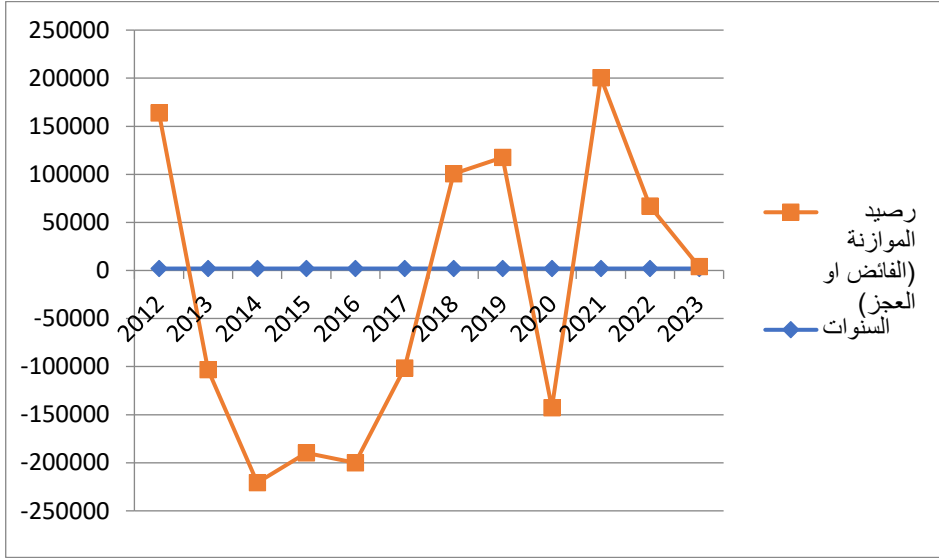
وفي سنة 2022 شهدت النفقات قفزة قوية كما موضح في الشكل (2) بسبب التوسع في الأنفاق التسييري المتمثل في المرتبات بزيادة 18 مليار دينار والدعم بزيادة 25 مليار دينار (تقرير ديوان المحاسبة، 2022، ص12)، وبلغت النفقات 127 مليار دينار في سنة 2022 و 125 مليار دينا سنة 2023 وبفائض في الموازنة العامة ويرجع ذلك الى التأثير في تغير سعر الصرف وانتاج ليبيا من النفط ووصوله الى مليون برميل يوميا.

ومن الملاحظ في هذه الفترة الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة والسبب في ذلك يرجع الى الترتيبات الاستثنائية المصروفة للمؤسسة الوطنية للنفط بقيمة 34 مليار دينار (تقرير ديوان المحاسبة، 2022، ص15).

ثانيا: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2012-2023.

لتحليل التوازن الاقتصادي في ليبيا لابد من دراسة التوازن الداخلي والتوازن الخارجي خلال فترة الدراسة 2012-2023:

1- التوازن الداخلي (الموازنة العامة) للفترة 2012 - 2023.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

شكل (3) تطور الموازنة العامة عي ليبيا للفترة 2012 - 2023 (المبالغ بآلاف دينار ليبي).

شهدت الموازنة العامة خلال فترة الدراسة كما موضح في الشكل (3) تحقيق فائض وعجز في الموازنة لعدة اسباب، ففي سنة 2012 شهدت الموازنة العامة فائض بمبلغ 16 مليار دينار وهذا يرجع الى ترشيد الحكومة في الانفاق والوفرة للصادرات النفطية، اما في سنة 2013 شهدت عجزا بلغ 10 مليار دينار بسبب توقف تصدير النفط في بعض الموانئ النفطية ونتيجة انتهاج الحكومة لسياسة التوسع في الانفاق والهدر لحل المشاكل بمبررات غير مقنعة والانحراف عن الاولويات (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، ص25).

اما ما يخص سنة 2014 سجلت عجزا في الموازنة بقيمة 22 مليار دينار والسبب في ذلك انخفاض ايرادات الدولة والاعلاق التعسفي كما ذكرنا في السابق، مما ادى الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي وظهور السوق السوداء، ومن خلال الشكل

(3) حققت الموازنة العامة عجزا على التوالي في السنوات من 2013 الى 2017 وصلت قيمته 81 مليار دينار .

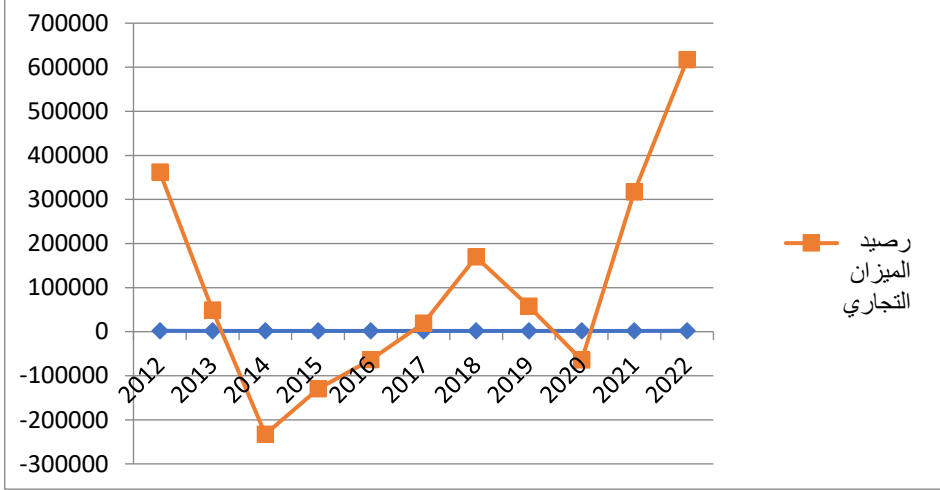
ومنذ اقبال الموائئ النفطية منتصف سنة 2013 لم تدرك الحكومة تبعات ذلك واستمرت في اقرار موازنات تعتمد على سياسة توسعية الامر الذي نتج عنه عجز يتطلب ايجاد مصادر للتمويل، ولجأت الحكومة لتغطية عجز ايراداتها العامة منذ سنة 2013 عن طريق سلف من مصرف ليبيا المركزي (دين عام) وحساب الاحتياطي العام واحتياطي المجنب وبواقي ارصدت الحسابات المصرفية (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، ص12-13).

شهدت سنة 2018 انتعاشا في الموازنة العامة وحققت فائض بنحو 9 مليار دينار، ويلاحظ من خلال الشكل (3) تحسن الوضع المالي للدولة خلال العامين 2018-2019 وتحقيق فائض مالي بعد ان كانت تعاني الدولة من العجز وتدهور الوضع المالي خلال الفترة 2013-2017 ، ووصلت قيمة الفائض مبلغ 11 مليار دينار سنة 2019 نتيجة قرار فرض الرسوم على النقد الاجنبي، وفي سنة 2020 شهدت الموازنة العامة عجزا بقيمة 14 مليار دينار وسرعان ما تحسن الوضع المالي حيث انخفضت مستويات العجز عما كانت عليه خلال السنوات 2013 -2017 لتحقيق رقما قياسيا في الايرادات خلال سنة 2021 كما ذكر في السابق، ويعزى هذا التحسن لزيادة العائدات النفطية وتغير سعر الصرف بحيث انعكس ذلك ايجابيا على الموازنة العامة وحقق فائض بمقدار 19 مليار دينار .

اما السنوات 2022 -2023 لوحظ الحجم الكبير من النفقات حيث بلغ الفائض في الموازنة 6 مليار دينار و 100 مليون دينار على التوالي خلال هذه السنتين، وهذا سببه كما ذكرنا في السابق ناتج عن التوسع في الانفاق التشغيلي المتمثل في

المرتبات والدعم والترتبات المصروفة للمؤسسة الوطنية للنفط.

2- التوازن الخارجي (الميزان التجاري) للفترة 2012 – 2023.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير ديوان المحاسبة، وتقرير مصرف ليبيا المركزي.

شكل (4) تطور الميزان التجاري في ليبيا للفترة 2012 – 2023 (المبالغ بآلاف دينار ليبي). شهدت سنة 2012 كما موضح في الشكل (4) ارتفاع فائض ميزان التجاري بمبلغ 44.7 مليون دينار والسبب رجوع انتاج صادرات ليبيا النفطية لمعدلات شبة طبيعية عما كانت عليه سنة 2011 حيث انعكست بشكل ايجابي على الصادرات النفطية التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية والداعم لاحتياجات المصرف المركزي من العملات الاجنبية (ادارة البحوث مصرف ليبيا المركزي، 2012، ص16)، اما سنة 2013 فقد انخفض فائض الميزان التجاري الى 15.2 مليار دينار ويعزى ذلك لانخفاض الصادرات النفطية نتيجة لتدهور انتاج النفط بشكل كبير متأثرا بالاضطرابات الامنية.

من خلال الشكل (4) يتبين العجز في لميزان التجاري سنة 2014 حيث سجل 18 مليار دينار متأثرا بالانخفاض في قيمة الصادرات السلعية من 58.4 مليار دينار

سنة 2013 الى 20.3 مليار دينار سنة 2014 والسبب كما ذكرنا في السابق عند الحديث عن الإيرادات انخفاض الصادرات النفطية، وتشير البيانات كما موضحا في الشكل ان الوضع العام لميزان التجاري تأثر للعام الثاني على التوالي بالعجز في سنة 2015 بقيمة 16.4 مليار دينار وعجز في سنة 2016 ايضا نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية.

شهدت سنة 2017 فائض بمبلغ 11.5 مليار دينار نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية، وايضا التحسن في الوضع المالي في هذه السنة لأول مرة منذ سنة 2013، وتأثر الوضع المالي للميزان التجاري على التوالي سنة 2018 بارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة التحسن الملحوظ في اسعر النفط العالمية والاجراءات التي تبنتها الدولة في شكل اصلاحات اقتصادي في هذه السنة ادت الى زياد في حجم الواردات حيث تمثلت في تحقيق القيود على الواردات وتسهيل عمليات شراء النقد الاجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف مباشرة (ادارة البحوث مصرف ليبيا المركزي، 2019، ص23)، وايضا سنة 2020 سجل الميزان كما في الشكل انخفاض كبير بمبلغ 227 مليون دينار نتيجة حالة الاغلاق القسري على الموانئ النفطية، وكان ايضا تفشي فيروس كورونا أثر سلبي على الطلب العالمي للنفط الذي انعكس على الاسعار العالمية.

شهدت سنة 2021- 2022 كما موضح في الشكل (4) تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث حقق اكبر قيمة بفائض قدرة 69.3 مليار دينار و 97.8 مليار دينار على التوالي، ونلاحظ ان تطور ميزان التجاري خلال هذه الفترة متأثرا بارتفاع الصادرات النفطية وبسبب التغيرات التي طرأت على سوق النفط العالمي لارتفاع اسعار النفط ووصول الانتاج الليبي من النفط الي ميلون برميل يوميا.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- 1- احد اهم الاسباب لفشل السياسة المالية في الاقتصاد الليبي الانفاق المتزايد والمبالغ فيه نتيجة التقديرات الخاطئة لتقلبات اسعار النفط وعدم استقرار الانتاج من النفط الخام.
- 2- إن تخطت السياسة المالية في ادائها طيلة سنوات الدراسة ادت الي تحجيم ادوات الساسة المالية وتقليل دورها في الوصول الى هدف التوازن الاقتصادي.
- 3- الاستمرار على الاعتماد علي الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وضعف الإيرادات الغير نفطية بشكل كبير.
- 4- تزايد العجز في الموازنة العامة ادى للضغط على الحكومة في التوجه الي الاقتراض من المصرف المركزي لسد العجز.
- 5- تأثر الاقتصاد الليبي بالصراع السياسي الذي الحق اضرار بالغة بالاقتصاد الليبي بحيث اثر على الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الموازنة العامة والميزان التجاري.
- 6- استمرار الحكومة في سياستها التوسعية الامر الذي نتج عنه عجز وارتفاع الدين العام خلال سنوات الدراسة مما اضطرت الحكومة الي قرار فرض الرسوم علي النقد الاجنبي.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها نوصي بالاتي:

- 1- العمل على تخفيض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة وتوجيهها

- في الانفاق الاستثماري والتنموي في جميع الأنشطة المكونة للاقتصاد الليبي.
- 2- تنوع مصادر الإيرادات العامة والعمل علي زيادة الإيرادات الغير نفطية.
- 3- العمل علي ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والامني لأنه يؤثر بالسلب علي انتاج النفط الذي يعتبر المصدر الاول للإيرادات العامة.
- 4- يجب الاهتمام والعمل علي الاستفادة من مصادر الطاقة البديلة ووضع استراتيجية للأجيال القادمة لان النفط مآله للنضوب.
- 5- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية بما يحقق التوازن والاستقرار والنمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع:

اولا: الكتب:

- 1- بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 2- جسام داود وآخرون، مبادي الاقتصاد الكلي، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 3- جيمس جوارتيني، ريتشارد ستاروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988.
- 4- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 5- سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، بيروت، 2006.
- 6- عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018.
- 7- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، مطابع جامعة الموصل،

- بغداد، الجزء الاول، 1984.
- 8- عبد المنعم السيد علي، نزار سعدالدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر، عمان، 2003.
- 9- فاروق بن صالح، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات في النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة دار جدة، جدة، السعودية، 2014.
- 10- مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الاكاديمية للطباعة والنشر، طرابلس، الطبعة الاولى، 2007.
- 11- محمد جمال، السياسات المالية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2003.
- 12- محمد لطفي فرحات، تطور الفكر الاقتصادي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، الطبعة الثالثة.
- 13- محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وامكانياته بالدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 14- وحيد بن عبد الرحمن بانافع وآخرون، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، 2020.
- 15- هيفاء غدير عدي السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- 1- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2018.
- 2- حليلة رمول، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة

ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2012.

3- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة

دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

4- مي صالح سلمان، أثر السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي

والتضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن، 2012.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية:

1- شيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في

الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2016.

2- منصور شريفة، حاكمي بوحفص، اليات السياسة المالية في ضبط التوازن

الاقتصادي في الجزائر، مجلة الريادة الاقتصادية للأعمال، المجلد6، العدد2،

2020.

رابعا: التقارير:

1- تقرير البنك الدولي، 2023.

2- تقرير ديوان المحاسبة، اعداد مختلفة.

3- تقرير مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.